العرب
الثلاثاء 2021/11/02
السنة 44 العدد 12228

الطرق على سحب المرتزقة الأفارقة من ليبيا هروب من تركيا وروسيا

اللجنة العسكرية المشتركة تعلن أن ثلاث دول أفريقية أبدت استعدادها لسحب مقاتليها

أعطى إعلان اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 في ليبيا الاثنين عن موافقة 3 دول أفريقية وهي السودان وتشاد والنيجر على سحب مقاتليها المتواجدين في ليبيا، وذلك في أعقاب اجتماعات اللجنة في العاصمة المصرية القاهرة، انطباعا بأن هذه الخطوة أي الدفع نحو خروج المرتزقة الأفارقة فقط محاولة للهروب من مواجهة تركيا وروسيا اللتين ترفضان سحب مرتزقتهما.

المجتمع الدولي عاجز عن الضغط على روسيا وتركيا لسحب مرتزقتهما

القاهرة – خصصت اللجنة العسكرية المشتركة في ليبيا 5 + 5 جانبا كبيرا من اجتماعها الذي اختتمته في القاهرة الاثنين، لمناقشة سحب المرتزقة الأفارقة، في حضور ممثلي دول السودان وتشاد والنيجر، باعتباره حلقة أضعف سياسيا في الملف الخاص بخروج جميع المرتزقة والقوات الأجنبية وهروبا من مواجهة تركيا وروسيا.

وربط مراقبون بين التركيز على سحب الأفارقة بشكل خاص وبين رغبة القاهرة التي استضافت الاجتماع في تحقيق اختراق في ملف المرتزقة دون الدخول في صدام مباشر مع كل من أنقرة وموسكو، حيث تناور الأولى في سحب قواتها العسكرية والمرتزقة الذين أرسلتهم، بينما تتنصل الثانية من علاقتها بقوات "فاغنر" على الأراضي الليبية.

محمد السلاك

اللجنة لن تستطيع بمفردها إخراج المرتزقة الروس والأتراك

ويمثل استمرار تواجد المرتزقة في ليبيا صداعا أمنيا في رأس مصر، وعبرت عن رفضها مرارا لوجود هؤلاء عموما، ولم تؤثر المطالبات الدولية في تحريك الملف ولم تُتخذ خطوات جادة في الضغط على تركيا أو إقناع روسيا بالتعاون لخروج القوات الأجنبية.

وأكدت اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 أنها اتفقت مع دول السودان وتشاد والنيجر على إنشاء قنوات اتصال لخروج المرتزقة والمقاتلين الأجانب الذين ينتمون إلى هذه الدول ويتواجدون على الأراضي الليبية.

ولم تذكر اللجنة طبيعة هذه القنوات والوسائل التي يمكن اتخاذها للمساهمة في حلحلة هذا الملف، غير أن مصادر ليبية كانت قريبة من اجتماعات القاهرة، قالت "إنها ستظل محصورة في تبادل ما تملكه هذه الدول من معلومات محدودة حول عناصر المعارضة والقوى المتشددة التي تتخذ من جنوب ليبيا مركزا لها".

وأضافت لـ"العرب" أن الدول الثلاث تعاني من أزمات أمنية معقدة تؤثر في قدرة كل منها على رصد الجماعات المعارضة التي تسربت إلى الأراضي الليبية السنوات الماضية، ولا تخلو هذه الجماعات من وجود متشددين نسجوا علاقات وتحالفات مع قوى إرهابية وانخرطوا في القتال في صفوفها لقناعات عقائدية، مستفيدين من الأوضاع الأمنية الرخوة في جنوب ليبيا، خاصة في المناطق القريبة من حدود الدول الثلاث.

وأكدت المصادر أن مسألة التعاون بين اللجنة المشتركة ودول جوار ليبيا تواجه تحديات عملية لحصر المرتزقة الأفارقة التابعين لها ونوعياتهم وجنسياتهم، وهل هم تابعون لقوى متطرفة أم حركات مسلحة معارضة ومألوفة في هذه الدول؟ وهو ما يجعل وضع تصور أو آلية محددة للتعامل مع هؤلاء في غاية الصعوبة.

وذهبت دوائر ليبية إلى أن اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة في القاهرة ينطوي على مضمون سلبي لأنه يضع قاعدة للتفرقة بين أنواع المرتزقة، أفارقة وغيرهم، ومن حيث أرادت اللجنة تأكيد جديتها في التعامل مع الملف يمكن أن تتسبب في تفتيته بما يمنح فرصة لكل من أنقرة وموسكو للهروب أكثر من مسألة خروج العناصر التابعة لكليهما من ليبيا.

وتؤدي التفرقة إلى مصاعب كبيرة، حيث تجد فيها قوى غربية فرصة لتبرير تقاعسها عن بذل جهود وافية في ملف القوات الأجنبية عموما، وقد تستغلها قوى ليبية مدخلا للهروب من مسؤوليتها المباشرة عن احتضان مرتزقة تركيا وروسيا، لأن ملف الأفارقة أقل إثارة وأسهل في التعامل معه والمزايدة فيه سياسيا.

وركزت اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة في القاهرة على المرتزقة الأفارقة بشكل خاص، في حين هناك مرتزقة من جنسيات عربية وروسية تابعة لكل من أنقرة وموسكو، في غرب وشرق ليبيا، أخفقت جهود إقليمية ودولية عديدة في إخراجهم.

وأصبح هذا الملف شائكا لقوى كثيرة وتتبنى حياله خطابا رماديا لا يعبّر عن التعاطي معه بجدية كاملة، ولا يؤكد الرغبة التامة في غلقه، وسوف يظل جرحا ينزف باستمرار ما لم تتكاتف الجهود للتعامل معه بحسم وتقطع شوطا ملموسا قريبا.

وقال المحلل السياسي الليبي محمد السلاك إن اجتماعات القاهرة خطوة أولية على طريق سحب كافة المرتزقة الأجانب، وهو ملف شائك لن يجري تمريره بسهوله، والتركيز على المرتزقة الأفارقة يرجع إلى استغلال هؤلاء للهشاشة في الجنوب.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن الحديث عن سحب المرتزقة الروس والأتراك يتوقف على جدية المجتمع الدولي في التعامل مع الجماعات الأجنبية في ليبيا، واللجنة العسكرية المشتركة لن تستطيع بمفردها التعامل مع المشكلة، و"ننتظر أن تكون هناك مواقف أكثر حسما من الولايات المتحدة للضغط على أنقرة وموسكو لسحب المرتزقة".

وأقرت اللجنة العسكرية المشتركة في الثامن من أكتوبر الماضي خلال اجتماعها في جنيف، خطة عمل لإخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا تدريجيا.

وحضر اجتماعات القاهرة، والتي بدأت السبت واختتمت الاثنين، أعضاء اللجنة العسكرية ورئيس البعثة الأممية إلى ليبيا يان كوبيتش وممثلو السودان وتشاد والنيجر.

وأكد البيان الختامي للجنة العسكرية المشتركة أن ممثلي الدول الثلاث أبدوا استعدادهم التام للتنسيق والتعاون الذي يكفل خروج كافة المقاتلين الذين يتبعون دولهم بكافة تصنيفاتهم من الأراضي الليبية، وضمان استقبال هذه الدول لمواطنيها والتأكيد على عدم عودتهم مجددا إلى ليبيا بما يحول دون زعزعة استقرار أي من دول الجوار.

ويقول متابعون إنه من الصعوبة عودة هؤلاء سلميا عبر تفاهمات سياسية أو قسريا، إذ يملكون معدات عسكرية وينخرطون ضمن صفوف فصائل لها خبرات قتالية، وعدد منهم مطلوبون جنائيا في بلدانهم، ما يمثل أزمة عند عودتهم بالقوة أو من خلال الصفح عنهم.

وكشف ممثلو الدول الثلاث عن استعداد كبير للتعاون مع اللجنة العسكرية وتقديم الدعم اللازم لسحب المرتزقة الأفارقة من ليبيا، مع مراعاة الحفاظ على أمن بلدانهم.

وقد يتسبب ما يوصفون بالمرتزقة الأفارقة، في حال عودتهم إلى بلدانهم، في أزمة سياسية لأن جزءا منهم حملوا السلاح وتدربوا عليه وغادروا أراضيهم ليس لقتال الليبيين، لكن هربا من المطاردة التي تقوم بها القوات الحكومية واستعدادا للعودة مرة أخرى للثأر وتصفية الحسابات من خلال عمليات كر وفر معتادة في المناطق الحدودية.

وتتواجد أعداد ضخمة من عصابات النهب والقتل والتهريب وتجارة المخدرات وقوى معارضة مسلحة ومن المتطرفين في صفوف القاعدة وداعش والإخوان أو يتعاونون معهم منذ فترة، وتتمركز غالبيتهم في سبها وبراك الشاطئ وأوباري وغات.

وحثت مبادرات دولية عديدة على ضرورة انسحاب جميع المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا ووضع آليات واضحة لخروجهم، حيث ترى قوى مختلفة أنها تعرقل إجراء الانتخابات في موعدها قبل نهاية العام الجاري، وتعوق تطبيق نتائجها على الأرض.

ويأمل الليبيون أن يولي مؤتمر باريس المقرر في الثاني عشر من نوفمبر الجاري أهمية لملف المرتزقة والقوات الأجنبية، وتوفير الدعم لوضع حد لتصرفات تركيا وروسيا.

مشروع مرسوم لاختزال آجال القضايا الانتخابية للتعجيل بحل البرلمان التونسي

تونس – تصاعدت التكهنات في الساعات الماضية بشأن عزم الرئيس التونسي قيس سعيد إصدار مرسوم يتعلق باختصار آجال القضايا الانتخابية للاستحقاقين التشريعي والرئاسي اللذين انتظما في 2019، حيث ترى أوساط سياسية تونسية أن ذلك سيعجل بحل البرلمان في ظل اتهامات تقرير لمحكمة المحاسبات لحزبي قلب تونس والنهضة بإبرام عقود لوبينغ مع شركات أجنبية أو تجاوز سقف التمويل الانتخابي المحدد.

وخلال اجتماع مجلس الوزراء الذي انعقد الخميس الماضي تطرق سعيد إلى مشروع المرسوم المتعلق باختصار "آجال البتّ" في تقارير دائرة المحاسبات المتعلّقة بالانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2019، معتبرا أنه لا معنى لأحكام تصدر بعد عقود دون أثر قانوني.

وكان تقرير محكمة المحاسبات الذي صدر في نوفمبر من العام الماضي قد أشار إلى أن حركة النهضة الإسلامية تعاقدت مع شركة ضغط أميركية منذ عام 2014 لتلميع صورتها، والأمر نفسه ينطبق على حزب قلب تونس، لكن التقرير ظل دون متابعة قضائية.

واعتبر الأمين العام لحزب التيار الشعبي زهير حمدي أن "البت في تقرير محكمة المحاسبات سيزيد من أريحية الرئيس سعيد وسيسهل عملية حل المجلس النيابي وذلك في وقت هناك قضايا أخرى على غرار الاغتيالات السياسية والتسفير وغيرها إذا يتم الحسم فيها فإن كل المنظومة السياسية سترحل".

وأضاف حمدي في تصريح لـ"العرب" "من أجل إنقاذ تونس وتلافي أخطاء المنظومة السياسية السابقة فإننا في التيار الشعبي ندعو إلى ضرورة المحاسبة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى ويجب تسخير كل الوسائل والإمكانيات وإعطائها الأولوية".

وبالرغم من مضي أشهر على إعلان تقرير لمحكمة المحاسبات، وهي أعلى هيئة قضائية رقابية في تونس، بشأن الانتخابات العامة التي جرت في 2019، إلا أنه لم يتم إصدار أي حكم قضائي حول الشبهات التي وردت في تقريرها المتعلقة بعدد من الأحزاب الممثلة برلمانيا.

وفي نوفمبر 2020 قالت فضيلة القرقوري، وهي رئيسة دائرة بمحكمة المحاسبات، خلال مؤتمر صحافي في نوفمبر الماضي إن حركة النهضة أبرمت عقدا مع شركة الدعاية والضغط "Burson Cohn & Wolfe" للقيام بحملات دعاية وضغط وكسب التأييد في الانتخابات منذ عام 2014.

وأضافت القرقوري خلال تقديمها للتقرير الذي أُنجز في سياق مراقبة المحكمة للحملات الانتخابية أن النهضة قامت بعقدين مع هذه الشركة الأميركية؛ الأول منذ سبتمبر 2014 إلى غاية 2018، ثم أبرمت عقدا تكميليا في الفترة الممتدة بين السادس عشر من يوليو 2019 إلى السابع عشر من ديسمبر 2019، أي بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

زهير حمدي

البت في تقرير محكمة المحاسبات سيسهل عملية حل المجلس النيابي

وأوضحت المحكمة أن قيمة العقد الذي أبرمته الحركة الإسلامية بلغت ربع مليون دولار، مشددة على أنها لم تتسن لها معرفة مصادر هذه الأموال.

كما اتهمت المحكمة حزب قلب تونس الذي يرأسه رجل الأعمال نبيل القروي بتعاقده مع شركة ضغط أجنبية بقيمة 2.85 مليون دينار وتم تحويل جزء من قيمة العقد عبر حساب بنكي غير مصرح به وهو حساب زوجته.

وتم في وقت سابق تنفيذ العديد من التحركات الاحتجاجية التي تطالب بالإسراع في البت في هذه الاتهامات وهو ما لم يتم إلى حد الآن.

الجدل بشأن مستقبل البرلمان الحالي مستمر

الجزائر تقرر إعادة تقييم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

الجزائر – قرر الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون إعادة تقييم اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك في وقت تشهد فيه علاقة البلاد بعواصم إقليمية توترات متصاعدة.

وقال بيان صادر عن اجتماع مجلس الوزراء الذي انعقد الأحد برئاسة تبون، إن الرئيس أمر الحكومة بإعادة تقييم بنود اتفاق الشراكة مع التكتل الأوروبي "بندا بندا".

وشدد على أن تقييم اتفاقية الشراكة سيكون وفق نظرة سيادية ومقاربة رابح - رابح، مع مراعاة مصلحة الإنتاج الجزائري "لخلق نسيج صناعي ومواطن شغل".

واتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي هو معاهدة تجارية وقّعها الطرفان عام 2002، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر عام 2005.

وينص الاتفاق على تفكيك تدريجي للتعريفات الجمركية للسلع والبضائع في الاتجاهين، لكن الشركات الجزائرية الحكومية والخاصة لم تستطع منافسة نظيرتها الأوروبية، كون اقتصادها مصدرا للمشتقات النفطية فقط.

وانتقدت الجزائر مرارا نتائج اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ففي يناير 2017 كشف المدير الفرعي بمديرية العائدات والتحصيل في الجمارك الجزائرية توفيق ساسي، أن حجم العائدات الجمركية غير المحصلة منذ دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في 2005 وحتى نهاية 2015 بلغ نحو 7 مليارات دولار.

> تبون شدد على أن تقييم الاتفاقية سيكون وفق مقاربة رابح - رابح، مع مراعاة مصلحة الإنتاج الجزائري لخلق نسيج صناعي

وكان تقييم سابق لاتفاق الشراكة بين الجزائر وبروكسيل حول التجارة الخارجية، قد كشف أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي لم تتعد 14 مليار دولار خلال عشر سنوات، منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، بينما وصل مجمل واردات الجزائر من هذه المنطقة إلى 220 مليار دولار، بمعدل سنوي يقدر بـ22 مليار دولار.